

المسؤولية

يعد الناس مسؤولون عن تصرفاتهم. فهم يتحملون نتائج هذه التصرفات وقياسونها كل حسب قياسته. أهمها ضميرهم وقيمهم. وهما القياسين اللذين يمكن تفسيرهما بعدة طرق.

فالحياة سوباً في مجتمع واحد تطرح مقياس آخر ألا وهو مجموعة القوانين والقواعد التي سنّها هذا المجتمع لنفسه. وفي الدولة الحديثة تم تقنين هذه القوانين في ظل نظام قانوني بحيث تسري بالتساوي على كافة المواطنين. وإذا انتهكت القانون سوف تُعاقب؛ وإذا ألحقت الضرر بممتلكات شخص آخر سوف تدفع تعويضات حسبما ينص القانون المدني.

يمكن للمحكمة عقاب السلوك غير القانوني على أساس القانون الجنائي.

فريدريش ناومان في عام ١٩٥٨ من قبل ثيودور هويس والذي شغل منصب أول رئيس ألماني (١٩٥٩-١٩٤٩) في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. كما شارك في تأسيسها عدد لا بأس به من المفكرين الليبراليين في تلك الفترة. وقام المؤسسون بتوجيه المؤسسة على الأسس التي وضعها فريدريش ناومان في كتاباته و أعماله (١٨٦٠-١٩١٩). ويعتبر ناومان من أهم السياسيين والناشرين الليبراليين والذي اهتم بشكل كبير بالمواضيع الخاصة بالتعليم السياسي للمواطنين. فقد أسس في عام ١٩١٨ مدرسة المواطنة في برلين وهي إحدى أولى المؤسسات التي تعنى بالدراسات السياسية في أوروبا. وكان ناومان ذو فناعة عميقة بأن الديمقراطية يمكن أن تنجح فقط، عندما يكون للمواطن دوراً فاعلاً في المجتمع. وحسب ناومان فإن غياب الديمقراطية يعني عدم إمكانية تحقيق المبادئ الليبرالية التي يؤمن بها. وبهذا يكون فريدريش ناومان بمثابة الأب المرشد للديمقراطية الليبرالية الحديثة في ألمانيا. وتعمل المؤسسة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط كما في الشرق الأوسط ومنطقة المغرب العربي منذ عام ١٩٦٤. وتقوم الوزارة الألمانية الفدرالية للتعاون الإقتصادي والتنمية بتمويل المؤسسة مادياً. تدير المؤسسة حالياً عدداً من المكاتب في الجزائر وفي مصر (الإدارة الإقليمية) وفي فلسطين/إسرائيل وفي الأردن ولبنان والمغرب وتونس وتركيا. ويتخذ الدعم في هذه الدول شكل الشراكة مع مؤسسات وطنية ومبادرات محلية في إطار الحوار الإقليمي الأوروبومتوسطي. بدأت المؤسسة عملها في فلسطين عام ١٩٩٤ وفي إسرائيل في عام ١٩٨٣ من أجل تدعيم مبادئ الديمقراطية والمفاهيم الليبرالية والحوار بين الشعوب ومسيرة السلام. وبالرغم من المصاعب والانتكاسات والأمال المحبطة خلال السنوات القليلة المنصرمة فإن المؤسسة تعتبر التوصل إلى حل شامل وعادل في المنطقة هدفاً مهماً لجهودها كما توجت المؤسسة الرغبة في تحقيق التفاهم المتبادل والتسامح والتعايش بصورة رمزية وذلك عن طريق دمج مكتب فلسطين وإسرائيل في مكتب واحد يقع على خط الهدنة التاريخي بين القدس الشرقية والغربية.

العنوان البريدي:

مؤسسة فريدريش ناومان
صندوق بريد ١٨١٣٣
القدس ٩١١٨٠

العنوان:

مؤسسة فريدريش ناومان
طريق شعفاط ١٧
القدس

هاتف: +٩٧٢ ٢ ٥٣٢ ٦٠٨٠ / ١ / ٢ / ٣

فاكس: +٩٧٢ ٢ ٥٣٢ ٦٠٨٤

البريد الإلكتروني: naumann.palestine@jerusalem.fnst.org
naumann.israel@jerusalem.fnst.org

موقع الشبكة: www.fnst.org www.meda.fnst.org

المسؤولية عن الآخرين

يمكن لكل فرد تحمل المسؤولية عن الآخرين. وهناك العديد من المواقف التي يعتبر تحمل المسؤولية فيها واجباً قانونياً. حيث من التقليدي أن يتولى أفراد الأسرة مسؤولية بعضهم البعض: فالآباء يتحملون مسؤولية الأبناء في حين يعد أفراد الأسرة الآخرين مسؤولين عن بعضهم البعض. كما يساعد أفراد الأسرة بعضهم البعض في المواقف الصعبة ويرعون كبار السن أو المرضى منهم. ويسري هذا الأمر على الأشخاص الذين تتسبب الظروف في عدم تحملهم مسؤولية أنفسهم لأسباب مختلفة.

قد يكون الأشخاص مسؤولون عن آخرين خارج نطاق الأسرة أيضاً بأشكال مختلفة. ولكن المهم هو رغبة كلا الطرفين. فالمسؤولية عن النفس يجب ألا تدمرها الجهود المدفوعة بنية حسنة لاتخاذ قرارات نيابة عن الآخرين.

المسؤولية والمخاطرة

في المجتمعات الحديثة يتعرض الناس لكافة أنواع المخاطر. فقد يصرعهم المرض على سبيل المثال فيحتاجون إلى علاج طبي باهظ التكلفة أو قد يفقدون وظائفهم أو ثروتهم.

توجد العديد من الأدوات المتاحة لتفادي هذا الأمر مثل نظم التأمين التي توفر الحماية ضد المخاطر. ولكننا لسنا في حاجة إلى حماية مؤسسات الدولة. نحن نحتاج لأن نكون مسؤولين وبعيدي النظر في تصرفاتنا.

مؤسسة فريدريش ناومان

مؤسسة فريدريش ناومان هي المؤسسة الألمانية للسياسات الليبرالية، وهي فاعلة في كافة أنحاء العالم من أجل ترسيخ مفاهيم الحرية الفردية وسلطة القانون وحقوق الإنسان واقتصاد السوق الحر. تأسست مؤسسة

المسؤولية والفرد

إذا تحدثنا بشكل محدد يمكن للفرد وحده تحمل المسؤولية. بما أن الفرد فقط هو الذي يقع تحت طائلة المسائلة عن تصرفاته. لذا فإن المسؤولية الذاتية هي نفسها المسؤولية عن النفس.

المجتمع الذي لا يقر بأن لكل فرد قيمه التي يحق له إتباعها لا يمكن أن يكن أي احترام لكرامة الفرد ولا يمكنه أن يعرف الحرية بحق.

فريدريش أوجست فون هايك

يمكن إرجاع كافة أشكال المسؤولية الجماعية الاجتماعية إلى المسؤولية الاجتماعية. فالحديث عن المسؤولية المشتركة عادة ما يخفي وراءه نية الحديث عن المسؤولية الحقيقية.

أما بالنسبة للمسؤولية السياسية فيشكل تحديد المسؤوليات مشكلة واضحة. حيث لا يتحمل من يدعون „بحملة” المسؤولية التبعات الكاملة لقراراتهم. والمخاطرة الأكبر التي يواجهونها هي أن يتم التصويت على إخراجهم من مناصبهم ومواجهة التقاعد المبكر. لذا يتعين على دافع الضرائب تحمل المسؤولية.

لذا يدعو الليبراليون إلى تعاون الجميع بحرية بشكل جماعي مع بعضهم البعض. وأن يتحملوا مسؤولية عن كافة الأمور سواء أكانت أمور خاصة أم تتعلق بالمجتمع. طالما كان في قدرتهم توليها بذاتهم. في حين لا تتدخل الدولة إلا في الحالات التي لا يستطيع المواطنون التصرف

فيها بمفردهم. وبما إنهم يعتقدون أن القرارات لا بد من اتخاذها من جانب المواطنين أنفسهم بقدر الإمكان. فإن المواطنين هم الذين يتعين عليهم تحمل التبعات.

المسؤولية والحرية

المسؤولية والحرية لا ينفصلان. فالأشخاص الأحرار في اتخاذ قراراتهم والتصرف بموجبها هم الوحيدون القادرون على تحمل المسؤولية عن هذه التصرفات. تسعى الليبرالية إلى خلق مجتمع يمكن للأشخاص أن يقرروا لأنفسهم فيه. ومن ناحية أخرى تعتبر المسؤولية الفردية من الشروط الأساسية لتحقيق المجتمع الليبرالي. فعلى العكس من المفاهيم الاشتراكية يحصل المجتمع أو الدولة على أقل قدر ممكن من المسؤولية عندما تدعو الضرورة القصوى لذلك.

الحرية تعني المسؤولية. لهذا يخشاها معظم الرجال. جورج برنارد شو

يمكن للمسؤولية الفردية وحدها خلق المنافسة التي هي العنصر المؤسس للمجتمع الحر. فحين يوضع الفرد موضع مساءلة عن الخير والشر الذي ينتج عن أفعاله عندها سوف يركز طاقاته على العمل البناء.

لقد انهارت النظم الاقتصادية المخططة والاشتراكية تحديداً لهذا السبب. ففي حين كان الجميع مسؤول بشكل رسمي عن كل شيء. لم يكن أي شخص في الواقع مسؤول عن أي شيء. والنتائج الكارثية نراها ونشعر بها حتى الآن. فبفضل الإصلاحات تجاه نظم اقتصاد السوق والمجتمعات

المفتوحة فقد أمكن تحقيق التحسن الاقتصادي الذي شهده العقد الماضي.

المسؤولية الاجتماعية

كثيراً ما يشير الخطاب السياسي إلى المسؤولية الاجتماعية ويضفي عليها صبغة خاصة. فعلى العكس من الاستخدام المعاصر للاصطلاح ولد كل من المسؤولية والتضامن نتيجة للمسؤولية الفردية ويتطلبا مستوى عالٍ من الحرية والتنافسية.

فمن أجل استيفاء حق "المسؤولية الاجتماعية" تضع الدولة عدد من النظم التي تندرج من المزايا التي يحصل عليها العاطلين إلى نظم المعاش التي تمولها الضرائب أو المساهمات الإجبارية.

ولما كانت العضوية بالمؤسسات المعنية أمراً إلزامياً. فهي تفتقر إلى العنصر الأخلاقي الذي تتمتع به المنظمات الطوعية التي تتكون من أفراد يتحملون المسؤولية عن أنفسهم وعن الآخرين.

التغطية بدلاً من تحمل المسؤولية هو الشعار الخفي لكافة البيروقراطيين. كارل هورير (١٩٣١-١٨٨٢) مفكر سياسي سويسري

في دول الرفاه الحديثة لا يعتبر أي فرد مسؤول عن آثار القرارات السياسية بشأن التأمين الاجتماعي. فالتبعات عادة ما يتحملها دافعي الضرائب وهم المتلقين لهذا الرفاه في الوقت نفسه.